الفصل الرابع

التنمية المستدامة وحماية البيئة
وكيف يضمنها التوجيه الإسلامي

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- مفهوم التنمية المستدامة، وأهم ركائزها
- ديمومة التنمية الشاملة وفقا للتوجيه الإسلامي

الفصل الرابع

التنمية المستدامة وحماية البيئة وكيف يضمنها التوجيه الإسلامي

مقدمة

في الخمسينيات، بدأ علم الفيزياء يمتزج مع علم الأحياء ليكونان علما جيدا مشتركا أطلق عليه اسم علم البيئة. وأصبح الوضع التوازني والتغلب على الخلل البيئي هو الهم المشترك الذي يجمع علماء البيئة والاقتصاد على طاولة أبحاث ودراسات مشتركة. وبدا ذلك على وجه التحديد من خلال البرنامج الدولي البيولوجي الذي أنشأه المركز الدولي للاتحادات العلمية في عام 1964.

وتطور الاهتمام إلى خطوات جادة من خلال جلسات عديدة على فترات مختلفة كان منها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في عام 1992، حيث تم الإعلان عن نظرية واستراتيجية جديدة تهتم بالتقدم البشرى الذي يأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال القادمة وحقهم في الانتفاع بالموارد الطبيعية التي ينتفع بها الجيل الحالي، وانتفعت بها الأجيال السابقة كذلك. ولهذا كان لابد من اتباع تنمية مستدامة للموارد الطبيعية، تتضمن حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدهور والنضوب.

مفهوم التنمية المستدامة، وأهم ركائزها

ووفقا لتعريف البنك الدولي في تقرير له، فإن التنمية المستدامة أو المطردة هي "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، حيث أوضح التقرير أن رأس المال يتضمن رأس مال صناعي (معدات وطرق ومنشآت ..)، وبشرى (معرفة وقدرات ومهارات..)، واجتماعي (علاقات عامة، ومؤسسات تطوعية وغير حكومية..)، وبيئي (غابات ومرجانيات ومناخ..).

ويتضح من هذا التعريف أن جوهر الاطراد والديمومة في عمليات التنمية المقترحة يتمثل في رأس المال بكل أنواعه (صناعي، وبشرى، واجتماعي، وبيئي). ومع تذكر أن رواد تلك النظرية كانوا من علماء العلوم الطبيعية كالفيزياء والأحياء، فيمكن بهذا أن نعتبر أن تلك النظرية تتميز بشمولية خاصة ليس فقط في أبعادها وأهدافها ونطاق تطبيقاتها عالمية الطابع، لكنها أيضاً تشمل كل التخصصات العلمية والمعرفية وكل الأنشطة البشرية، بحيث يمكن للجميع أن يدلى بدلوه المعرفي الفعال في سلتها لتصبح أكثر واقعية في تطبيقاتها المخططة والمستهدفة.

وفيما يلي نورد بعض العناصر الهامة المكونة للنظرية المعنية والمميزة لها:

أولا، أن العالم يتشارك في مناخ بيئي موحد وبالتالي، فأي تلوث يحدث في منطقة ما من العالم لابد أن يتضرر من آثاره بقية دول العالم بشكل أو بآخر، وذلك مثل تلوث الهواء، وظاهرة الدفيئة اللذان ينجمان عن سوء الاستخدام البشرى للموارد إما بتراكم النفايات الصناعية والنووية والتخلص غير الآمن منها (خاصة في الدول الصناعية)، أو بقطع الأشجار وحرق الحطب والاستخدام البدائي للموارد الزراعية والنباتات (خاصة في الدول المتخلفة).

ثانياً، وبناء على ما سبق، يفترض ضرورة صياغة استراتيجية دولية موحدة يلتزم بإتباعها جميع دول العالم تقوم على حماية الموارد والبيئة الطبيعية التي تعتبر حقا ليس فقط

للأجيال البشرية (والسابقة) من البشر، لكنها أيضاً حقا للانتفاع من قبل الأجيال المستقبلية القادمة.

ثالثا، ومن أجل ضمان ديمومة العرض المتاح من الموارد الطبيعية والبيئة الصحية، فهناك شرط ضروري لضمان حالة الاستمرارية المستهدفة ويتمثل في الثبات constancy أو الزيادة Increase في معدل تنمية الموارد الطبيعية المعنية.

رابعا، ولضمان تحقق الشرط الأخير، لابد من تطبيق قانون دولي تفرض بمقتضاه غرامات تقدر بقدرها على أي دولة أو جهة أو مؤسسة تتسبب في تلوث البيئة أو إهدار آية موارد طبيعية عامة وينص على أن "الملوث يدفع".. وهو قانون قائم بالفعل ومدرج في الوثائق المتخصصة في هذا الصدد، ويراعى في تطبيقه عدم التمييز في المحاسبة بين دولة متقدمة ولا دولة متخلفة أو فقيرة، حيث تطبق البنود القانونية على الجميع على حد سواء. (وان كان ما يحدث في الواقع هو التعصب العنصري الظالم للدول الفقيرة وإلزامها بالكثير من غرامات مجحفة كوسيلة استعمارية لا نفاجأ بها أبدا).

خامسا، وتتمثل أهم أهداف الاستراتيجية أو النظرية فيما يلي:

- حماية الموارد والمنتجات الطبيعية والبيئية من التدهور والإهدار.
- تحقيق عدالة توزيع الموارد الطبيعية والبيئية بين الأجيال المختلفة، مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الانتفاع بها واستغلالها أيضاً.
- ترشيد وتصحيح عمليات استغلال الموارد الطبيعية والبيئية بما يتدنى معه عمليات إهدارها إلى اقل ما يمكن.
- تعزيز مفهوم الاقتصاد الدوار بمعنى إعادة تدوير النفايات كأحد وسائل إطالة فترة الاستدامة للموارد الأصلية باعتبار ذلك من قبيل الاستثمار الأخضر المميز للاقتصاد الأخضر الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن ورفاهية للإنسان، مع تخفيض تلوث البيئة ومخاطرها.
- أما عن الاقتصاد الأزرق المتعلق بالمصادر البيئية المائية، فقد أوصى مؤتمر "دافوس"

بضرورة الحفاظ على الثروة المائية من التلوث وتخليص المصادر المائية مما يلقى بها من نفايات ضخمة ومتزايدة ومن الحيوانات النافقة، حيث ذكر إنه يلقى نحو 80 ألف طن من البلاستيك سنويا في البحار والمحيطات مما يتسبب في انتشار الأمراض السرطانية والوبائية والقضاء على الكائنات التي تعيش في الماء.

- الاستعاضة عن استخدام المبيدات والمواد الكيماوية الضارة بالنبات، وبالإنسان بل وبالحيوان الذي يتغذى على النباتات الملوثة بتلك الكيماويات، باستخدام المعالجة الحيوية وذلك باستخدام الكائنات الحية الدقيقة بالطريقة الملائمة.
- الرقابة على السلوكيات السيئة للفقراء في استغلال الموارد الطبيعية بما يتسبب في إهدار الكثير منها (وتناسى واضعوا النظرية غربي الأصل مسئولية الدول الصناعية ومنتجي النوويات ومصدري الصراعات والحروب ومروجي الدمويات والانحرافات اللأخلاقية من إدمان للمخدرات، وشذوذ علاقات وغيرها، فهم بحق المسئولون الأساسيون عما يحدث من تدهور وإهدار للموارد وتلوث بيئي مزمن ومدمر للموارد الطبيعية والبشرية وللكون كله.. ولنا في ما يحدث في المنطقة العربية حاليا مثالا لا يخطئه عقل متبصر).
- باعتبار أن الفقراء – كما يدعى الغربيون – هم المسئولون الأساسيون عن تلوث البيئة وتدهور الموارد، فقد نادى واضعوا النظرية والمساهمين في توسيع نطاق متضمناتها بضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية بدءا بتحسين أحوال الفقراء ونشر الوعي البيئي لديهم.

ترى، كيف ينظر الاقتصاد إسلامي الأساس والتوجه إلى تلك النظرية معسولة المتضمنات، وقبيحة التوجهات الضمنية المريبة التي تؤكد على أنها وضعت كتمهيد للتطبيق الكامل للنظام العالمي الجديد أوحد الهيمنة القطبية بحيث يتم إعادة تقسيم العالم أجمع بشكل تختفي معه معالم دول العالم الثالث وعلى وجه أخص دول العالم الإسلامي (كما سيتضح في الفصل الخامس من الكتاب)؟!

ديمومة التنمية الشاملة وفقا للتوجيه الإسلامي

لا تعتبر فكرة استدامة التنمية والاعمار وحماية البيئة فكرة مستحدثة أو مبتدعة على يد بشر، فجوهرها يكمن أصلا في الأمانة التي يتحملها الإنسان أصلا من تواجده على الأرض الدنيا، وهى **الاستخلاف ومسئولية إعمار الكون ورعاية من عليه من مخلوقات وموارد طبيعية، تم تسخيرها غالبا للوفاء باحتياجاته المعيشية ومن أجل تيسير استكماله لرسالته على الأرض.**

ولقد ورد مفهوم الاستدامة بشكل صريح كهدف ووسيلة معيشة وارتقاء في الحديث النبوي الصحيح: "أحب العمال إلى الله أدومها وان قل" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 164)، حيث وجهنا الله تعالى إلى معيار أفضلية **استدامة الانجازات الإيجابية الفعالة**، على الإكثار العددي منها بما يمكن أن يؤثر سلبا على درجة الكفاءة والإتقان، أو يبعث على الملل فيتوقف الشخص عن العمل بحماس، أو يتقطع في أدائه بما يتسبب في إهدار الطاقات وانخفاض الأداء، وتدهور الثمار.

كما ورد مفهوم الاستدامة بشكل آخر يتمثل في حث الإسلام على الاستمرار في العمل النافع حتى آخر رمق في حياته، ويتجلى ذلك في الحديث الشريف: "إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 1424).

هذا، ولقد اتضح بمتابعة النظرية الوضعية السابق عرضها، مع ربطها بنظرية قارب النجاة المعروضة قبل هذا، أن القيمة الأخلاقية الإنسانية منعدمة لدى الاقتصاديين والعلماء العلمانيين الذين يغلب عليهم الفكر المادي القائم على الأنانية والتعصبية البغيضتين، مع محاولة صياغة النظريات لإيجاد تبريرات لنهب ثروات الدول الأخرى المستضعفة، مع أن الواهب لكل تلك الثروات هو اله واحدة عمم عطاءه على جميع المخلوقات، ووجه البشر بضرورة مراعاة معايير توزيعية أخلاقية على الجميع بشرا، وغيرهم.

ولقد انتبه بعض الاقتصاديين إلى تلك القيمة الأخلاقية الغائبة في جذور النظرية

المعنية مثلما فعل سودهير آناند، وأمارتيا سين حين أشارا في بحث مشترك بينهما أن نظرية التنمية المستدامة راعت الأجيال اللاحقة وركزت على حقها في استخدام الموارد الطبيعية الحالية، ولم تراع حق بعض الفئات المهمشة من الأجيال الحالية في التمتع بذات الحق وهم مازالوا على قيد الحياة ولهم الحق في التمتع بالمتاح لهم من سبل العيش الطبيعية وذلك مثل المهمشين الفقراء ومحدودي الدخول الذين يعيشون في القرع والنجوع والمناطق العشوائية والفقيرة بالمدن.

وشاركهم في هذا الرأي ما تم نشره في ورقة بحثية (حول الوضع في منطقة إفريقيا الوسطى، وآسيا وأمريكا اللاتينية) وذلك بشأن قصور إمكانيات تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في دول العالم الثالث خاصة في دول إفريقيا، حيث أن ما تمت صياغته بالنظرية وضعت بفكر غربي وبما يتلاءم مع الظروف الغربية فقط، بحيث يصعب على سكان إفريقيا أن يطبقوه، ولا يصح أن يفرض عليهم تطبيقه لاختلاف الظروف والعادات والتقاليد والتقنيات المتاحة وغيرها من عوامل كثيرة تتعلق بأشكال رأس المال المذكورة سابقا(الصناعية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية).

والواقع أن المصير البيئي العالمي مشترك، والتأثيرات البيئية تطول الجميع بحلوها وبمرها، ومن اجل هذا، كان يجب أن تتضافر الجهود بما يتلاءم مع أحوال كل دولة وظروفها الحقيقية، وبتطبيق معايير توزيعية عادلة وليس بما يزيد الأمر تفاقما وسوءا ،،ولنا في الحديث النبوي الشريف التالي عبرة وعظة:

"مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِّ وَالْوَاقِعِ فِيهَا؛ كَمَثَلِ قَوْمٍ استهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا، وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إذا استقَوْا مِن الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فإن يَتْرُكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا» (رواه البخاري).

ويلاحظ التشابه الكبير بين هذا الحديث إلهي المصدر والوحي، وبين نظرية قارب النجاة التي قد يكون واضعها قد استلهمها من الحديث الشريف أو صاغها بالفطرة البشرية المنطقية.. لكن العبرة هنا ليس بالحال الفعلي الذي يشمل الجميع إنما بضرورة

الاهتمام بكيفية التعامل مع ما هو كائن بالفعل بطريقة إيجابية ينجو معها الجميع من مصير يتوقف على الفعل البشرى.. أن خيرا فخير وان شرا فشر مصداقا لقوله تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41).

وعلى وجه العموم، فقد لاقت النظرية - وما تزال - اهتماما كبيرا بين أوساط المفكرين الإسلاميين، وأقيمت اللقاءات العلمية المهتمة بهذا الشأن مثل مؤتمر دبي العالمي للتصحر في عام 2000، وتمت فيه مناقشة مجموعة من الأبحاث المتميزة، وكان من بين ما قيل من خلالها، تأكيد دكتور فاروق الباز (مدير مركز أبحاث الفضاء بجامعة بوسطن) على أن البيئة تقوم على ركيزتين متلازمتين، إحداهما مادية تدرك بالحواس، والأخرى روحانية تتعلق بالمعتقد الغيبي الذي يدرك بقوى النفس.

وأكدت الأبحاث فيه ما توصلنا إليه في بحثنا السابق عرضه على أن ندرة الموارد ليست ندرة مطلقة تدفعنا إلى الهلع والتصارع من أجل النجاة من نضوبها، إنما هي ندرة نسبية، وأحد أسباب معالجتها يكمن في عدالة التوزيع للموارد الطبيعية بين دول العالم ككل لأن الله أتاح الموارد للعالم ككل حتى تستمر الاتصالات بين البشر، ويستمر التعارف بين الشعوب ضمانا لأداء رسالة الاستخلاف البشرى على الأرض.

كما أوضحت كثير م الدراسات ذات الصلة أن الموارد في حقيقتها لا تفنى بشكل مطلق، إنما تتجدد دائما بتفاعلات كيماوية وبيولوجية وجيولوجية وفلكية وبتفاعلات أخرى كثيرة لم تكتشف طبيعتها ولا هويتها بعد. ويؤكد قولهم هذا قصة اكتشاف البترول.

ففي إحدى المناطق بأمريكا، كانت هناك عملية بحث عن بئر للمياه، فاصطدم الباحثون باكتشاف بديل للمياه عبارة عن سائل لزج رائحته ولونه غير مستحبان.. لو حدث هذا في دولة متخلفة، لتركوا المكان وفروا سريعا ـ لكن العلماء الأمريكيون سارعوا بأخذ عينة وقاموا بإجراء تجارب تحليلية واستكشافية عديدة عليها، وانتهوا باكتشاف مورد البترول الذي تم في وقت كانت الصرخات تتعالى باقتراب نضوب الفحم كمورد رئيسي للطاقة آنذاك.

وتتوالى النظريات، والسياسات، والاستراتيجيات، والتطبيقات التي تتعقد وتتشابك في لهث عجيب نحو الجديد المبتدع، بدون بلوغ نموذج تنموي أمثل يتلاءم حتى مع الدول المتقدمة ذاتها بدليل تعاقب الأزمات الاقتصادية العالمية التي مازالت تتفشى بسخونة لهبها المهلك بشراسة تدفع بلدان العالم أجمع إلى التصارع والتطاحن، حتى أصبح الحال الآن علامة استفهام لانهائية المعالم حول من المهيمن والمنتصر الجديد في تلك الصراعات التي أصبحت اقتصادية الطبيعة بالدرجة الأولى نتيجة للمعاناة الدولية المتناقضة لكل ما تم إغراق الفكر والتطبيقات به من نظريات وتوصيات.

أما الأعجب في المطلق، فهو تساؤلنا المستمر الذي لا يجد آية تعليلا مقبولا.. أين العالم الإسلامي؟! حتى أن كان بعض المفكرين الذين عرضنا نظرياتهم مسلمين أمثال محبوب الحق وأمارتيا سين، فقد اتضح أنهم من أصول غير عربية، وأنهم اشتهروا وقبلت أعمالهم العلمية من خلال المنافذ الغربية.. أين الفكر الاقتصادي الإسلامي؟! الذي بدأ قويا منذ ظهور الإسلام وإنشاء المدينة المنورة كنموذج لأول دولة نموذجية مصغرة، وما تلاها من في فترة الدولة الإسلامية القوية؟!

جزء من الإجابة ذكرها الدكتور يوسف إبراهيم مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في كتاب له نشر في عام 1988 بحيث صرح بأن فشل كل المناهج التنموية التي تم تطبيقها في دول العالم الإسلامي يرجع إلى أن تلك المناهج غربية الطبيعة والمنشأ، والى أنها تقوم على تطبيق نظم اقتصادية متطرفة في توجهاتها وتعصباتها التي تتناقض مع وسطية الإسلام وشمولية رعايته للكون ككل بجميع مخلوقاته وليس البشر وحدهم، بكفاءة وعدل في المعاملة والتوزيع.

من تلك النهاية، نبدأ الفصل التالي من الكتاب الذي نستعرض فيه أهم النظم الاقتصادية المعاصرة بتصنيفاتها المختلفة، مع الانتهاء بعرض تحليلي موجز لبعض الأسباب الهامة التي تسببت في إخفاء معالم الفكر الإسلامي ونظرياته نموذجية التأصيل والتوجيه.